

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
بتغير قدره
-17.2
0.29%



تكنولوجيا إنتاج الغازات الصناعية توقع عقداً

قام رئيس مجلس ادارة شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية محمد الطويل بتوقيع عقد انشاء وانجاز وصيانة مصنع الشركة بمنطقة الشعبية الصناعية الشرقية، مع شركة الخدمات المتكاملة ممثلة في رئيس مجلس ادارتها فيصل عبدالعزيز العرفج. مدير بالذكر ان المصنع سيقام على مساحة قدرها عشرة آلاف متر مربع، وسيعمل بطاقة إنتاجية قدرها 120 طناً يومياً من غازات النيتروجين والأكسجين والأرجون.

بواقع 23,9 فلساً للسهم.. والبنك حقق 56,3 مليون دينار إيرادات تشغيلية

24,2 مليون دينار صافي أرباح «الأهلي المتحد» بنهاية الربع الثالث بنمو 23,7%

ربع سنوي مما يضمن للمودعين حفرهم في الأرباح المحققة في الفترات السابقة (لكل ربع سنة على حدة) وفقاً لنتائج البنك المعلنة لتلك الفترات، مما يزيد من ثقة العملاء في البنك والذي سيظل الملاذ الآمن لهم، ويسعى البنك دائماً لتقديم أفضل خدمة مصرفية تلبي جميع تطلعاتهم بحيث ان عملاءنا هم محور اهتمام وحرص الإدارة على المستويات كافة.

الجدير بالذكر أن البنك الأهلي المتحد قد برز كواحد من المصارف الإسلامية الواعدة التي تستعد لإطلاقاً كبيرة يستحوذ من خلالها على حصة مؤثرة في السوق الكويتي في ظل مجموعة مصرفية متكاملة تحظى بمكانة إقليمية متميزة تستمد معطياتها وقوتها من تاريخ مصرفي عريق يعود إلى أكثر من 70 عاماً مضت حل فيه البنك مرات عدة على رأس قائمة المصارف في الكثير من المعايير المصرفية العالمية.

استحساناً وإقبالا كبيرا من قبل العملاء الذين كانت استجابتهم إيجابية وفورية بالموافقة على تحويل كل حساباتهم بمختلف أنواعها القائمة قبل تحول البنك الى حسابات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأشار المرزوق الى أن العوائد المحققة على الودائع الاستثمارية في الربع الثالث من العام الحالي 2011 فاقت بكثير العوائد للودائع المشابهة لها في السوق وهي تمثل أعلى عوائد في الكويت، حيث أظهرت نتائج أعمال البنك في نهاية الربع الثالث 2011 توزيع أرباح على الودائع السنوية بالدينار الكويتي تفوق 2,63% وكذلك بلغ عائد الودائع الاستثمارية للسنوة أشهر بالدينار الكويتي معدل 1,52% وكذلك حسابات التوفير الاستثمارية السنوية بالدينار الكويتي التي بلغ العائد عليها 1,75%.

كما يتميز البنك الأهلي المتحد باحتساب الأرباح بشكل

في عام 2010 وهي شهادة أخرى بان البنك الأهلي المتحد يسير وفق استراتيجية ثابتة تعزز ثقة المودعين والعملاء في ادارة البنك لعملياته المصرفية.

وقد عكس أيضا التصنيف الائتماني المرتفع للبنك اطمئنان مؤسسة فيتش العالمية لتحويل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في شهر إبريل 2010، الأمر الذي جعل من البنك الاختيار الأمثل لجمهور المتعاملين.

وأضاف المرزوق ان البنك وبعد تحوله الى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يعمل بكل طاقاته في ظل باقة متنوعة من الخدمات المصرفية الإسلامية والتي روعي فيها المحافظة على مزاي حسابات العملاء بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى خدمة العملاء، مع حرص البنك على مواصلة كافة أنشطته وخدماته القديمة لعملائه بما يضمن تحقيق مصالحهم على أفضل وجه، حيث لاقت هذه الخدمات

تطوير أدواته ومنتجاته في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

وأكد المرزوق أن البنك ما زال يتمسك بسياسات ثابتة وحصيفة ونهج اداري مميز، حصد من خلالها المزيد من الشهادات الدولية المحايدة التي أثبتت تمتعه بالثبات والاستقرار المالي، وجودة أصول البنك واستقرار مستوياته الربحية، ويثبت مجدداً أن البنك تجاوزه تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية مع المحافظة على تنمية أصوله.

مؤكداً ان إدارة المخاطر في البنك تعمل بكفاءة عالية، الأمر الذي دعم وحافظ على تمتعنا بالتصنيف الائتماني المتميز والمستقر حسب تقويم وكالة «فيتش» العالمية والذي يعكس قوة المركز المالي للبنك حتى في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية وقد أشادت الوكالة بجودة الرقابة وإدارة المصاريف وكذلك تحسن جودة الأصول

المحلية والإقليمية التي مكنته من تخطي الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق وأثرت بشكل مباشر على الائتمان والتمويل، وقد أظهرت نتائج البنك قدرته على تخطيها بما لدى البنك من ادارة متحفظة قادرة على تصدي الصعاب ومواجهة المخاطر وذلك في إطار دخول البنك السنة الثانية من التحول الى بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بنجاح».

وأضاف المرزوق أن المركز الرئيسي للأرباح جاء نتيجة لنمو الأداء في كل القطاعات بفعل تنوع مصادر الإيرادات وتوسع النشاطات وتوزيع المخاطر والاهتمام المتزايد بمتطلبات العملاء وتقديم العديد من الخدمات والمنتجات المتطورة.

مشدداً كذلك على أن المرحلة القادمة ستكون مليئة بالتحديات التي تفرض على القطاع المصرفي الكويتي ضرورة



محمد عبدالمحسن المرزوق
سبل ومباديء الحوكمة ضمن منظومة متكاملة يعمل بها البنك الأهلي المتحد في كل الاسواق

حقق البنك الأهلي المتحد مستويات ربحية جيدة في الربع الثالث من 2011 حيث بلغ صافي الربح المحقق عن فترة الأشهر التسعة لعام 2011، 24,2 مليون دينار بزيادة مقدارها 23,7% عن الفترة نفسها من العام السابق.

وقد تحقق ذلك الربح من خلال إيرادات تشغيلية قدرها 56,3 مليون دينار، وبلغت ربحية السهم 23,9 فلساً للسهم مقابل 19,3 فلساً للسهم للفترة نفسها في 2010، الأمر الذي يعكس مدى قوة مركز البنك المالي وقدرته على تحقيق الأرباح التشغيلية للبنك، كذلك فقد زادت أرصدة وادائع العملاء بنسبة 24%.

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب حمد عبد المحسن المرزوق تعليقا على النتائج الإيجابية التي حققتها البنك «فاني هذه النتائج الجيدة نتيجة السياسة التحوطية واصرار البنك على اتباع أفضل

بنوك مازالت تتقاضى رسوماً على كشف حسابات العملاء

قول المصدر. ومن المنتظر ان يتم طرح الموضوع في اجتماع مرتقب للبنوك بعد اجازة عيد الأضحى للخروج بتصور عام من البنوك، ومخاطبة البنك المركزي عبر اتحاد المصارف، كون القضية تمس جميع البنوك وتخص إيراداتها.

نظر البنوك إلى بنك الكويت المركزي مع مراعاة الجهود والأكلاف التي تتحملها البنوك نظير إدارة هذه الحسابات مع الأخذ في الاعتبار أن جميع البنوك في العالم تتقاضى عمولات ورسوماً على هذه الحسابات وفق ضوابط، وأن البنوك المحلية ليست استثناء، بل تتقاضى أقل المبالغ حسب

بالغاء بعض الرسوم والعمولات الشهرية التي تتقاضاها البنوك على الحسابات الجارية وتحت الطلب وحسابات التوفير والراتب بأنواعها.

وأشارت المصادر إلى أن البنوك مازالت تفتح باب النقاش حول ذلك الأمر عبر اتحاد مصارف الكويت الذي بدوره يرسل تلك النقاشات ووجهة

أبلغت مصادر مطلعة «الأخبار» بأن بعض البنوك المحلية مازالت تفرض رسوماً مالية على كشف الحسابات التي يطلبها العملاء، فضلاً عن استمرارها في فرض بعض العمولات على الحسابات التي لديها وذلك رغم قرار بنك الكويت المركزي الذي صدر بتاريخ 4 سبتمبر 2011 الذي يقضي

«بيتك» يتخارج من صندوق «آسيا-2 العقاري» محققاً عائداً بـ 15,8%

بالاستثمار في تطوير احد اكبر المشاريع العقارية في ماليزيا، وهو مشروع «بافليون-2» السكني بموقعه الاستراتيجي في وسط العاصمة كوالالمبور، والذي يعتبر امتداد «بافليون-1» العملاق ببرجيه السكنيين والمجمع التجاري، وتقع جميعها في منطقة المثلث الذهبي بالحي التجاري بالعاصمة. من جانبه، قال مدير إدارة العقار الدولي في «بيتك» علي عثمان الغنم ان «بيتك» كان قد شارك بمبلغ 135 مليون دولار في عملية إدارة



عبد الناصر الصبيح

قال مساعد المدير العام لقطاع الاستثمار في بيت التمويل الكويتي «بيتك» عبد الناصر الصبيح إن «بيتك» قد حقق ربحاً قدره 6,5 ملايين دولار «حوالي 1,8 مليون دينار» نتيجة عملية التخارج من صندوق آسيا-2 المرحلة الثانية، وقد حققت العملية معدل عائداً داخلي وصل إلى 15,8% سنوياً.

وأكد الصبيح في تصريح صحافي أن صندوق آسيا-2 المرحلة الثانية العقاري، مقره ماليزيا، وبدأ عمله عام 2010،

المتحد معك منذ 1941 شريعة وحسن ماملة
1812 000 - ahliunited.com

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank

المتحد

النتائج المالية لفترة التسعة أشهر لعام 2011

صافي الربح	24.2	صافي الربح	19.6
مليون دك		مليون دك	
صافي الربح	2,465	صافي الربح	2,454
مليون دينار كويتي		مليون دينار كويتي	
صافي الربح	1,596	صافي الربح	1,288
مليون دينار كويتي		مليون دينار كويتي	
صافي الربح	24.2	صافي الربح	19.6
مليون دينار كويتي		مليون دينار كويتي	
صافي الربح	23.9	صافي الربح	19.3
مليون دينار كويتي		مليون دينار كويتي	

إجمالي الموجودات
إجمالي وادائع العملاء

صافي الربح (مليون دينار كويتي)
ربحية السهم (فلس)

70 عاماً من الخبرة المصرفية الرائدة في الكويت

الرئيس لـ «الأخبار»: مرسوم عزل مفوضي هيئة السوق غير سليم ويخالف نص المادة 10 من قانون «الهيئة»

دور اشرافي ذي صفة ابداعية فقط ولا يملك الاختصاص بمباشرة الصلاحيات التنفيذية كون ان القانون الجديد أكد على ان تنشأ هيئة مال مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وكذلك حددت المادتان 5 و 8 صراحة صلاحية مفوضية هيئة سوق المال برفع الدعاوى المدنية والتجارية وتحريك الدعاوى الجزائية ويملكهم أمام القضاء في ذلك رئيس الهيئة بل ان القانون الجديد ذهب إلى ابعاد من ذلك حيث قرر صلاحية فرض رسوم وتحصيل الغرامات ولم يمنح ذلك للوزير بان تصدر بقرار وزاري كما هو معهود في القوانين المحلية الأخرى التي تعطي ذلك الحق للوزير.

وأضاف الرئيس انه بقراءتنا لقانون هيئة سوق المال الجديد رقم 7 لسنة 2010 لا نجد للوزير دوراً جوهرياً في ممارسة صلاحيات تنفيذية أو إشرافية سوى في مواد قليلة تتلخص في ترشيح ورفع أسماء من تقترحهم لشغل عضوية مفوضية هيئة سوق المال وفقاً للمادة 5 من القانون على أن يصدر ذلك بمرسوم من مجلس الوزراء بالإضافة إلى أن تقوم الهيئة برفع تقريرها السنوي للوزير وفقاً للمادة 25 من القانون برفع إلى مجلس الوزراء خلال 120 يوماً من نهاية كل سنة مالية حول أنشطتها وأعمالها خلال السنة المنقضية على أن يشتمل على حسابات الهيئة وتقارير مراقبي الحسابات دون أن يكون للوزير أي دور فيه سوى رفعه إلى مجلس الوزراء وكذلك في المادة 30 من القانون تحديد من لهم صفة الضبطية القضائية من موظفي الهيئة بقرار من الوزير المختص في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

المجلس مفوضي الهيئة ولعل أبرزها إصدار جميع القرارات التي تدخل في اختصاص هيئة السوق والالتزام بتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وله أن يفوض في بعض هذه الاختصاصات وكذلك إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ القانون كما تعمل على القيام بإصدار التوصيات والدراسات اللازمة لتطوير القوانين التي تساعد على تحقيق أهدافها والتراخيص لبرورصات الأوراق المالية والأنشطة ذات الصلة ومراقبة نشاطها.

وأكد على أن المشروع حينما وضع النصوص القانونية لتنظيم هيئة سوق المال الكويتية بكل تأكيد انه عنى أن تكون هيئة المال مستقلة وتكون قراراتها الفنية بعيدة عن الجانب السياسي الخاص بمنصب الوزير، ومن خلال القوانين القانونية على استقلالية هيئة سوق المال عن منصب وزير التجارة انه وفقاً للمادة 28 من قانون الهيئة ألزم مفوضي الهيئة بكشف ذمتهم المالية والإفصاح عن ملكياتهم من الأوراق المالية سواء له أو لزوجته وأولاده القصر دونما أن يشترط مثل هذا بغيرها فوراً بعد انتهاء المشرف وبالتالي هذه فريضة قوية وأساسية على الذهاب بالقول باستقلالية هيئة السوق عن وزير التجارة وبالتالي ما نسمعه عن تفكير البعض في إدخال تعديلات على القرارات الصادرة من الهيئة أو اللائحة التنفيذية فإنه وفقاً للنصوص القانونية الصريحة في ذلك لا يمكن له حتى مجرد التفكير ويمتنع عليه ذلك قانوناً فبرح تفكيره ولتترك تلك المهمة لمفوضية هيئة سوق المال وفقاً لاختصاصاتهم وتحت رقابة القضاء وحده الذي لا سلطان على حكمه.

وأوضح ان دور وزير التجارة

المال الصلاحيات التنفيذية الموسعة والاستقلالية التامة تحت الرقابة اللاحقة لديوان المحاسبة والسلطة القضائية وحدها دون ان يكون اي منصب سياسي كان او غيره دور في المسائل التنفيذية لهيئة سوق المال بصفته احد اهم هيكل الاقتصاد الوطني الأساسية والتي يجب ان تتمتع بحرية واستقلالية تامة تامة، ولا يكون اي دور تفاعلي وأن يكون دوره ثانوي بل لا يذكر اساساً في الإشراف على أعمال هيئة سوق المال وذلك لحساسية أعمالها ولإعطائها مزيداً من الاستقلالية وهذا واضح حتى في استقلالية ميزانية الهيئة ولم تكن ميزانيتها من الميزانيات الملحقه بوزارة التجارة وفقاً للمادة 18 من القانون الأصلي، وتؤكد كذلك أن مجلس المفوضين غير ملزم قانوناً بالاستجابة الى مطالب وزير التجارة انا كانت او ان يدعو الوزير المجلس للانعقاد وفقاً للمادة 12 من قانون الهيئة ولا ان يحضر واجتماعات الهيئة دون قبول صريح من مجلس الهيئة وظروف محددة سلفاً بل بغيرها فوراً بعد انتهاء حاجة الحضور دون ان يكمل ذلك الاجتماع استناداً الى المادة 26 من قانون الهيئة.

وبين انه لا احد يملك صلاحيات عليا بن فيهم وزير التجارة لا يملك صلاحيات على الدور التنفيذي لهيئة سوق المال الكويتية والتي أنشئت من خلال القانون الجديد رقم 7 لسنة 2010 ولا يملك ايضاً حتى صلاحية التفكير او المباشرة او التصرف في ما يتعلق بالنظم واللوائح والقرارات التي تقرها مفوضية هيئة المال وفقاً لاختصاصاتها المحددة في المادة 4 منه حيث حدد القانون الجديد الاختصاصات بممارسة الصلاحيات التنفيذية

قال عضو المنظمة العربية للعلوم القانونية والمختصة في القوانين التجارية واسواق المال سعد الرئيس ان مرسوم العزل الذي صدر بشان 3 من مفوضي هيئة أسواق المال غير مسبب وجاءت صياغته عامة اللفاظ وبالتالي يكون قد جانب الصواب وصدر على غير سليم القانون ويخالف نص المادة 10 من قانون هيئة سوق المال رقم 7 لسنة 2010 والتي حددت حالات العزل وشعر مفعد العضوية على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها ولا توسع فيها ام اذا جاء المرسوم مسبباً واستناداً لنص المادة 10 فيبحث القضاء في هذه الحالة حيثياتها ومضامينها الجوهرية من حيث جسامته المخالفة ومدى انطباقها وبكل تأكيد ان مجلس الوزراء وفقاً الى قرار العزل لا البطالان ونفى لنص المادة 10 من القانون يكون لحكمة بقصدتها وهي عدم فتح الباب للنزاع في بطلان القرارات الصادرة من تلك الهيئة واستقرار البيئة التشريعية، وبكل تأكيد ان من حق من عزلهم رفع دعوى التعويض للأضرار التي تلحق بهم وفقاً للمقتضيات الدعوى وحيثياتها الفنية، بل ان حقهم مكفول في الطعن به أمام القضاء الإداري لإلغائه ويستتبع الرؤية القانونية بعد نشر المرسوم بالجريدة الكويتية الرسمية، وتؤكد كذلك تأكيداً واضحاً أن القول بعدم جواز إعادة ترشيح ذات المفوضين لا أساس قانوني له ولا مانع قانوني من إعادة ترشيح ذات المفوضين الذين تم استبعادهم لعدم وجود نص قانوني يحدد المنع.

وأضاف في تصريح خاص بـ «الأخبار» ان استقلالية هيئة سوق المال مصانة وفقاً للقانون وان صانعي القانون الجديد لهيئة سوق المال كانت لديهم الحكمة في ان يكون لهيئة سوق